الإمارات العربية المتحدة
وزارة المالية

COP28 UAE

تقرير التمويل المناخي

مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (COP28)

صادر عن وزارة المالية بدولة الإمارات العربية المتحدة

عندما التزمنا باستضافة COP28، التزمنا بجمع العالم لتقديم حلول عملية لتحدي التغير المناخي.. حققنا نتائج مهمة لكن الطريق لا يزال ممتداً والتحدي لا يزال كبيراً، وستواصل دولة الإمارات مع مختلف الأطراف متابعة مخرجات المؤتمر والبناء عليها، وستكون إلى جانب دول العالم في هذه الرحلة من أجل مستقبل البشرية.

صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان
رئيس الدولة "حفظه الله"

نرحب بإعلان "اتفاق الإمارات" الختامي لمؤتمر COP28 ونثمّن التعاون الدولي والتوافق العالمي لإنجاح المؤتمر الذي استطاع الخروج بمجموعة من الإعلانات والتعهدات العالمية التي تتم لأول مرة.. واستطاع جمع 85 مليار دولار لتدشين حقبة جديدة من العمل المناخي العالمي.

صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم
نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي "رعاه الله"

نثّمن ثقة العالم المتجددة في الإمارات، ونشكر فريق العمل الذي قدّم أفضل نسخة لمؤتمر الأطراف COP28 واستطاع تحقيق قفزات واسعة في تنسيق الجهود العالمية للحفاظ على كوكبنا من مخاطر التغير المناخي والتي توّجت باتفاق الإمارات التاريخي الذي يعدّ نقلةً نوعيةً في مسار العمل المناخي العالمي.

سمو الشيخ مكتوم بن محمد بن راشد آل مكتوم
نائب حاكم دبي، نائب رئيس مجلس الوزراء، وزير المالية

المحتويات

معالي محمد بن هادي الحسيني، وزير دولة للشؤون المالية
نموذج الإمارات في تطوير آليات التمويل المناخي ضمانة لمستقبل مستدام 05

صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان
يُعلن إنشاء صندوق بقيمة 30 مليار دولار للحلول المناخية 06

اعتماد 10 مبادرات وقرارات لتحقيق المستهدفات الوطنية البيئية
صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد يترأس اجتماعاً لمجلس الوزراء في إكسبو دبي 07

الاستراتيجيات والمبادرات الوطنية
في مجال الاستدامة والتغير المناخي 08

دولة الإمارات تخصص دعماً تمويلياً لتعزيز المرونة المناخية بقيمة
200 مليون دولار لصالح الصندوق الاستئماني للصلابة والاستدامة 09

مؤتمر الأطراف COP28 يحشد كافة الجهود
لتعزيز موارد وآليات تمويل العمل المناخي 10

بنوك التنمية متعدّدة الأطراف تتعهد
بتقديم تمويل مناخي جديد قيمته أكثر من 180 مليار دولار 11

حصيلة التمويل والتعهدات المالية
للعمل المناخي من حكومات ومستثمرين ومؤسسات خيرية 12

بنوك الإمارات الوطنية تتعهد تقديم
تمويلات مستدامة بقيمة تريليون درهم 13

وزارة المالية عقدت اجتماع الطاولة المستديرة لوزراء المالية
بعنوان "توسيع نطاق تمويل العمل المناخي" 14

سعادة يونس حاجي الخوري، وكيل وزارة المالية
دولة الإمارات توسع آفاق العمل المالي المناخي العالمي 15

مؤتمر الأطراف COP28 يدشن
مرحلة جديدة من العمل المناخي عبر التعهدات وإطلاق المسرعات 16

ثلاثة مسارات عمل رئيسية لعام 2023 حددتها
مجموعة عمل التمويل المستدام في الإمارات 17

محمد الحسيني عقد لقاءات مع وزراء المالية وكبار الماليين
في مؤتمر الأطراف COP28 لتعزيز أوجه التعاون 18

في إطار التزم دولة الإمارات بمكافحة التغير المناخي
محمد الحسيني يفعّل الشراكات والعلاقات الاستراتيجية 19

إشادات من وزراء المالية والمسؤولين الدوليين في المجال المالي
بجهود دولة الإمارات لاستضافة مؤتمر الأطراف COP28 20

نقطة تحول استثنائية في مسيرة العمل المناخي الدولي
إقرار "اتفاق الإمارات" التاريخي للعمل المناخي 21

مبادئ الإطار العالمي للتمويل المناخي | مستهدفات تحققت في مؤتمر الأطراف COP28
تيسير التمويل وإتاحة الوصول إليه وضمان توافره 22

مقـال رأي

معالي محمد بن هادي الحسيني، وزير دولة للشؤون المالية

نموذج الإمارات في تطوير آليات التمويل المناخي ضمانة لمستقبل مستدام

جمعت فعاليات مؤتمر الأطراف COP28 الذي استضافته دولة الإمارات في مدينة إكسبو دبي، 198 طرفاً لمناقشة أبرز التحديات الملحّة في مجال المناخ، وفي مقدمتها التمويل المناخي. وارتكزت خطة عمل هذا المؤتمر العالمي على 4 مجالات رئيسية هي تطوير آليات التمويل المناخي، وتسريع تحقيق انتقال منظم ومسؤول وعادل في قطاع الطاقة، والحفاظ على البشر وتحسين الحياة وسُبل العيش، وشمول الجميع في العمل المناخي المثمر والمؤثر.

وإن تخصيص يوم التمويل خلال المؤتمر وبما يتزامن مع "اليوم العالمي للمصارف" الذي أقرته منظمة الأمم المتحدة في الرابع من ديسمبر من كل عام، جعل للرسالة التي رفعتها رئاسة مؤتمر COP28 معنى أعمق، بأنه حان الوقت لكي نتحد ونعمل وننجز لتحقيق نتائج ملموسة وفعالة في مواجهة تغير المناخ. فالمشاريع المرنة مناخياً؛ وخاصة في المجتمعات التي أخذت على عاتقها تعهدات الحياد المناخي والحد من انبعاثات الكربون، تحتاج إلى تمويلات فعّالة ومستمرة تواكب تحقيق أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة لعام 2030، وتسرّع الوصول العالمي للحياد الكربوني المستهدف بحلول منتصف القرن الحالي. وقد أرست دولة الإمارات نموذجاً عالمياً رياداً في مجال التمويل المناخي على المستويين المحلي والدولي. حيث خصصت الدولة 600 مليار درهم كاستثمارات في الطاقة النظيفة على المستوى المحلي حتى عام 2050، خاصة بعد التحديثات التي تم الإعلان عنها في الاستراتيجية الوطنية للطاقة النظيفة لعام 2050، وبعد التعهد بمضاعفة القدرة الإنتاجية للطاقة المتجددة 3 مرات بحلول عام 2030.

وعلى المستوى العالمي، يؤكد إعلان صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة "حفظه الله"، خلال افتتاح القمة العالمية للعمل المناخي عن إنشاء صندوق بقيمة 30 مليار دولار للحلول المناخية على مستوى العالم، التزام دولة الإمارات الصادق في تغير المشهد العالمي بمبادرات نوعية تنعكس على البشرية. وأعلنت دولة الإمارات مساهمتها بمبلغ 100 مليون دولار في صندوق عالمي للمناخ، وتخصيصها 200 مليون دولار لتمويل "الصندوق الاستئماني للصلابة والاستدامة" (RST) التابع لصندوق النقد الدولي وإعلان الإمارات لتطوير آليات التمويل وتسريع العمل المناخي العالمي. وهي خطوة سبّاقة تعكس حرصها على دعم تحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، من أجل مستقبل أفضل ومستدام للبشرية، ومستهدفات "الصندوق الاستئماني للصلابة والاستدامة" بمواجهة تحديات تغير المناخ.

وتوفر دولة الإمارات تمويلات بقيمة أكثر من 60 مليار درهم (16.8 مليار دولار) في مشاريع الطاقة المتجددة حول العالم، وخاصة في الدول النامية والمجتمعات الهشة مناخياً في أفريقيا وآسيا، والمناطق الأكثر تأثراً بتداعيات التغير المناخي، لاسيما في دول الكاريبي والدول الجزرية الصغيرة.

وفي شهر سبتمبر من العام 2023 أيضاً، أعلنت دولة الإمارات عن مبادرة جديدة لتمويل مشاريع الطاقة النظيفة في أفريقيا بقيمة أكثر من 16 مليار درهم (4.5 مليار دولار) بهدف مساعدة القارة الأفريقية على توفير الكهرباء النظيفة في متناول 100 مليون إنسان بحلول عام 2035، وذلك استجابة لواقع أن أفريقيا لا تحصل سوى على 2% من الاستثمارات العالمية في الطاقة المتجددة. هذا النموذج الإماراتي في تمويل مشاريع الاستدامة هو نموذج متقدم يركّز على تحقيق النتائج، ويشكل مثالاً يحتذى به في إحداث تحوّل محوري ومؤثر في تمويل المشاريع المرنة مناخياً التي تضمن مستقبلاً مستداماً للأجيال القادمة والمجتمعات.

لقد أكدت رئاسة مؤتمر الأطراف COP28 في دولة الإمارات أن هذا الوقت هو الوقت الأمثل للعمل المناخي العالمي المشترك بتوفير حلول عملية تتعاون فيها كل القطاعات، لأن الوصول لنتائج ملموسة يتطلب مساهمات إيجابية فعلية من الدول، والحكومات، والمنظمات الدولية، والمؤسسات، والشركات، وقطاعات الأعمال، والمجتمعات، والأفراد. ولكلٍ دوره المحوري في تحقيق الهدف النهائي الرامي لاستدامة الكوكب.
وتضم دولة الإمارات اليوم مبادرات رائدة للتمويل المناخي وتطلق منصات واعدة لتداول أرصدة الكربون بما يعزز فرص تمويل الاقتصاد الأخضر والاقتصاد الدائري ودعم مسار اقتصادات مستقبلية مرنة مناخياً منخفضة الكربون.

وعلى مستوى الشراكات التي يشجع مؤتمر الأطراف COP28 على تعزيزها وتوسيعها أفقياً وعمودياً، تواصل دولة الإمارات عقد شراكات استراتيجية تدعم تحوّل الطاقة واستدامتها للمستقبل كما في الشراكة الاستراتيجية بين الإمارات والولايات المتحدة لاستثمار 100 مليار دولار لإنتاج 100 جيجاواط من الطاقة النظيفة بحلول 2035. وبدورها تحرص وزارة المالية بدولة الإمارات على التعاون مع كافة الأطراف المعنية لتحديد فجوات التمويل المناخي، وتعزيز سياسات تخفيف آثار تغيّر المناخ على تدفقات رأس المال، وتقييم مخاطر الاقتصاد الكلي التي قد تتسبب بها التداعيات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لتغيّر المناخ.

كما تدعم الوزارة جهود تطوير قطاع التمويل المستدام، والتحديث المستمر للسياسات المالية لمواكبة توجهات التمويل المناخي وتحويل التحديات المرتبطة بتغير المناخ إلى فرص، من خلال تضافر الجهود وتبادل الأفكار والخبرات وتطبيق أنجح الممارسات. فالتمويل المناخي الداعم للعمل المناخي مسار مهم لتعزيز فرص الاقتصاد الأخضر والاقتصاد الدائري، لذلك سيتواصل التعاون مع المنظمات المالية الدولية بالاستفادة من فعاليات عالمية بمستوى مؤتمر الأطراف COP28 لتحفيز التمويل المناخي المؤثر.

هذا مسار واضح، ترسمه المبادرات والبرامج والمشاريع التي تقودها دولة الإمارات لتسريع مسارات العمل المناخي وتوفير تمويلات مؤثرة خاصةً في المجتمعات الأشد عرضة لعواقب تغيّر المناخ، لتواصل بتوجيهات القيادة الرشيدة دورها الريادي كممكّن عالمي للعمل المناخي الذي يحقق النتائج ويحدث فارقاً ملموساً في حياة الأفراد والمجتمعات والكوكب.

صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان
يُعلن إنشاء صندوق بقيمة 30 مليار دولار للحلول المناخية

افتتح صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان رئيس الدولة أعمال القمة العالمية للعمل المناخي ضمن مؤتمر الأطراف COP28، حيث أعلن إنشاء صندوق بقيمة 30 مليار دولار للحلول المناخية على مستوى العالم الذي صمم لسد فجوة التمويل المناخي وتيسير الحصول عليه بتكلفة مناسبة.

وقال: "إن دولة الإمارات لديها سجل حافل في العمل المناخي. لقد قمنا على مدى العقود الماضية ببناء قدراتنا في الطاقة المتجددة والنظيفة. ووضعنا مساراً وطنياً للوصول إلى الحياد المناخي بحلول عام 2050. ونلتزم بخفض الانبعاثات بنسبة 40% بحلول عام 2030. واستثمرنا 100 مليار دولار في تمويل العمل المناخي، مع التركيز على الطاقة المتجددة والنظيفة".

وأضاف سموه: "كما نلتزم باستثمار حوالي 130 مليار دولار إضافية في السنوات السبع المقبلة. وعندما التزمنا باستضافة COP28، التزمنا بجمع العالم لكي نتحدّ.. ونعمل.. وننجز. ونعمل على تسريع انتقال العالم إلى النمو الاقتصادي المستدام. ولطالما كان نقص التمويل من أكبر العوائق أمام تقدم العمل المناخي العالمي.

لذلك يسرّني الإعلان عن إنشاء صندوق بقيمة 30 مليار دولار للحلول المناخية على مستوى العالم، والذي تم تصميمه لسد فجوة التمويل المناخي وتيسير الحصول عليه بتكلفة مناسبة.. كذلك يهدف الصندوق إلى تحفيز جمع واستثمار 250 مليار دولار بحلول عام 2030".
وشكل مؤتمر الأطراف COP28 فرصة محورية لتصحيح المسار، وتسريع العمل لمعالجة أزمة المناخ. حيث تم تقييم التقدم المحرز في تنفيذ اتفاق باريس، معاهدة المناخ التاريخية المبرمة في عام 2015، وتم رسم مسارات عمل جديدة للحد من الانبعاثات وحماية الأرواح وتعزيز سبل العيش بعد ارتفاع درجات الحرارة العالمية إلى مستويات قياسية، وتزايد الظواهر الجوية المتطرفة التي تتسبب في آثار خطيرة على الطبيعة والناس في جميع أنحاء العالم. وتضمنت أجندته موضوعات رئيسية شملت خفض انبعاثات الغازات الدفيئة، والتأقلم مع الظواهر المناخية المتطرّفة، وتداول انبعاثات الكربون، والاستدامة.

الصندوق يهدف لسد فجوة التمويل المناخي
من خلال تحفيز جمع واستثمار
250 مليار دولار
بحلول عام 2030

"دولة الإمارات تؤكد التزامها بخفض الانبعاثات **بنسبة 40%** بحلول عام 2030

اعتماد 10 مبادرات وقرارات لتحقيق المستهدفات الوطنية البيئية

صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد يترأس اجتماعاً لمجلس الوزراء في إكسبو دبي

تزامناً مع انعقاد مؤتمر الأطراف COP28، عقد مجلس الوزراء في مدينة إكسبو دبي اجتماعاً ترأسه صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي "رعاه الله" وحضره سمو الشيخ منصور بن زايد آل نهيان، نائب رئيس الدولة نائب رئيس مجلس الوزراء رئيس ديوان الرئاسة، وسمو الشيخ مكتوم بن محمد بن راشد آل مكتوم، نائب حاكم دبي، نائب رئيس مجلس الوزراء، وزير المالية، والفريق سمو الشيخ سيف بن زايد آل نهيان، نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية.

وقال صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم: "ترأست في "مدينة إكسبو دبي" اجتماعاً لمجلس الوزراء تزامناً مع انعقاد مؤتمر COP28، استعرضنا في بدايته حصيلة الجهود الوطنية للدولة في المجال البيئي التي شملت أكثر من 120 قراراً في الاستدامة والتغير المناخي وتنمية مواردنا الطبيعية أصدرها المجلس خلال الأعوام الخمسة الماضية، وفي العام 2023 وحده، أطلقنا أكثر من 60 قراراً جديداً شكلت منظومة متكاملة من السياسات والتشريعات والاستراتيجيات والمبادرات لتعزيز جهود الدولة وملفها في مشاركة العالم التصدي لآثار التغير المناخي".

وأضاف سموه: "الاستراتيجيات والسياسات الوطنية في مجال البيئة والتغير المناخي آتت ثمارها حيث جاءت الدولة في المركز الثاني عالمياً في تحوّل الطاقة، ضمن مؤشر المستقبل الأخضر العالمي 2023 "GFI"، والسادس عالمياً في معدل استهلاك الطاقة الشمسية للفرد، واستثمرت أكثر من 50 مليار دولار في مشروعات الطاقة النظيفة في 70 دولة، وتعهدت باستثمار 50 مليار دولار أخرى بالقطاع على مدى العقد المقبل.. دولة الإمارات تواصل العمل بكل جدية ونشاط في مجال الاستدامة والتغير المناخي وجهودنا في هذا القطاع موازية لجهود التنمية الاقتصادية وهي مقوم أساسي وثابت في مسيرتنا التنموية الشاملة والمستمرة بإذن الله".

محمد بن راشد: الاستدامة مقوّم أساسي في مسيرتنا التنموية

وقال صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم: "اعتمدنا في مجلس الوزراء 10 مبادرات وقرارات جديدة لتحقيق مستهدفاتنا الوطنية البيئية الجديدة، حيث اعتمدنا الإطار العام لاستراتيجية التنوع البيولوجي 2031 والتي تعمل على رصد وحماية النظم الطبيعية واستدامتها ورفع كفاءة كوادرنا الوطنية في هذا المجال، واعتمدنا مبادرة عالمية لإزالة الكربون من قطاع النفايات، وإطلاق سجل وطني لأرصدة الكربون بما يمكن المؤسسات الحكومية والخاصة من تقييم وتوثيق مساهماتهم في التقليل من انبعاثات الكربون بشهادات حكومية موثقة، واعتمدنا تقرير البلاغ الوطني الخامس للدولة لتقديمه لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية الذي يوثق نجاح الجهود الوطنية في تخفيض انبعاثات الكربون في مختلف القطاعات، واعتمدنا أيضاً الإصدار الأول من تقرير استراتيجية التنمية طويلة الأجل منخفضة الكربون للدولة، كما اعتمدنا إنشاء شركة الإمارات لمحطات شحن المركبات الكهربائية، وإطلاق سياسة لوقود الطيران المستدام والإنشاءات الذكية في الدولة".

وتسعى دولة الإمارات إلى تعزيز النتائج الإيجابية في مجال البيئة من خلال مستهدفاتها الوطنية الطموحة الرامية إلى خفض انبعاثات الغازات الدفيئة بنسبة 19% بحلول العام 2030، وبنسبة 62% بحلول العام 2040، وصولاً إلى صافي الانبعاثات الصفرية بحلول العام 2050. كما تستهدف الدولة مضاعفة مساهمة الطاقة المتجددة بـــ 3 أضعاف. ومن المخطط ضخ استثمارات وطنية تتراوح بين 150 و200 مليار درهم في قطاع الطاقة المتجددة خلال الـسنوات السبع المقبلة.

الاستراتيجيات والمبادرات الوطنية
في مجال الاستدامة والتغير المناخي

ركزت دولة الإمارات في العقد الماضي جهودها على دعم قضايا الاستدامة والمناخ، وخلال الاجتماع الذي عقد في مدينة إكسبو دبي بالتزامن مع انعقاد مؤتمر الأطراف COP28، تم عرض حصيلة الجهود الوطنية في مجال الاستدامة والتغير المناخي، حيث أصدر مجلس الوزراء أكثر من 120 قراراً خلال السنوات الخمس الماضية في مجال الاستدامة والتغير المناخي، كما اعتمد استراتيجيات الطاقة نحو الحياد المناخي، والاستراتيجية الوطنية للطاقة، والاستراتيجية الوطنية للهيدروجين، والسياسة الوطنية للمركبات الكهربائية، وتطبيق خطة التعويض عن الكربون وخفضه في مجال الطيران الدولي، وأصدر مجلس الوزراء أيضاً الاستراتيجية الوطنية لمكافحة التصحر "2022- 2030"، واللائحة الوطنية الاختيارية لشروط ومواصفات الأبنية الخضراء، والإطار الوطني للأمن البيولوجي لدولة الإمارات العربية المتحدة "2023 - 2032"، واللائحة الفنية لضبط قياسات جودة الهواء.

الاستراتيجية الوطنية للحياد المناخي 2050

اطلع مجلس الوزراء على مستجدات الاستراتيجية الوطنية للحياد المناخي 2050 وعلى المسار الوطني للحياد المناخي في الدولة "المسار المتنوع المتوازن" الذي كان قد أعلن عنه في مؤتمر الأطراف COP27 في شرم الشيخ، وذلك ضمن المبادرة الاستراتيجية للدولة لتحقيق الحياد المناخي بحلول عام 2050، بما يتوافق مع التزامات الدولة بموجب اتفاقية باريس للمناخ، وخفض انبعاثات الغازات الدفيئة بنسبة 19% بحلول عام 2030 مقارنة بعام 2019، حيث تركز الجهود الوطنية خلال المرحلة القادمة على الالتزام بتحقيق المستهدفات المحددة باستراتيجية الحياد المناخي في الدولة على المستوى الاتحادي وعلى مستوى الإمارات المحلية، وتعزيز إطار حوكمة الحياد المناخي في الدولة بهدف مراقبة التقدم المحرز ورفع التقارير بشأن سير العمل من أجل تحقيق المستهدفات وقيادة عمليات التقييم والمتابعة الوطنية المنتظمة.

الإطار العام لاستراتيجية التنوع البيولوجي 2031

اعتمد مجلس الوزراء الإطار العام لاستراتيجية التنوع البيولوجي 2031 الذي يشمل ضمن توجهاته رصد وحماية والمحافظة على النظم الطبيعية والأنواع المحلية وتنميتها، والمحافظة على الموارد الوراثية المحلية واستدامتها، وتعزيز تكامل البحوث العلمية والابتكارات في مجال صون وحماية التنوع البيولوجي، بالإضافة إلى تعزيز الوعي والتثقيف وبناء القدرات والكفاءات الوطنية في مجال صون وحماية التنوع البيولوجي. ومن أبرز مستهدفات الإطار العام لاستراتيجية التنوع البيولوجي 2031 إعادة تأهيل 80% من المناطق البرية والبحرية المتدهورة وذات الأهمية الإيكولوجية في استعادة الخدمات البيئية الهامة، والمحافظة على ما لا يقل عن 21% من النظم الإيكولوجية البرية والبحرية وخدماتها من خلال اعتماد تدابير الحفظ الفعالة، وتحسين حالة الأنواع المحلية المعروفة المهددة بالانقراض بنسبة 10% مقارنة بالوضع الحالي.

إطلاق المبادرة العالمية لإزالة الكربون من قطاع النفايات

ضمن جهود الدولة لتعزيز المشاركة الدولية تجاه المسؤوليات البيئية، اعتمد مجلس الوزراء قراراً بالموافقة على إطلاق المبادرة العالمية لإزالة الكربون من قطاع النفايات "صفر نفايات"، والهادفة إلى تسريع إزالة الكربون وتقليل الانبعاثات الناتجة عن أنشطة إدارة النفايات بكافة أنواعها ومراحلها. وتُعد هذه المبادرة الأولى من نوعها في مؤتمرات الأطراف بشأن تغير المناخ، حيث لم يتم التركيز في دوراتها السابقة على التحديات التي تواجه قطاع إدارة النفايات على الرغم من تأثيرها المباشر على الانبعاثات الكربونية والتغير المناخي، وهي مبادرة اختيارية يمكن للمؤسسات والجهات الراغبة بالمشاركة الانضمام إليها طوعياً.

السجل الوطني لأرصدة الكربون

اطلع مجلس الوزراء على الإصدار الأول من تقرير استراتيجية التنمية طويلة الأجل منخفضة الكربون للدولة، والذي يتضمن أهم التدابير والأدوات المناطة بإزالة الكربون لتحقيق الحياد المناخي، ووافق على تسليم التقرير إلى الأمانة العامة لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. ووافق مجلس الوزراء على اعتماد نظام السجل الوطني لأرصدة الكربون الذي يعتبر نظاماً متكاملاً لتقييم وتوثيق أثر تطبيق مبادرات خفض انبعاثات الغازات الدفيئة ضمن المؤسسات الحكومية والخاصة في مختلف القطاعات، من خلال إصدار شهادات موثوقة مسجلة في القائمة الوطنية معترف بها ضمن نظم الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ، وذلك لتفعيل مساهمة الشركات والمؤسسات في تحقيق أهداف الاستراتيجية الوطنية للحياد المناخي 2050.

تقرير البلاغ الوطني لدولة الإمارات العربية المتحدة

اعتمد مجلس الوزراء تقرير البلاغ الوطني الخامس لدولة الإمارات العربية المتحدة والموافقة على تقديمه رسمياً لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ونشره حسب المتطلبات والإجراءات المتبعة. ويقدم التقرير جرداً لانبعاثات الغازات الدفيئة في الإمارات عبر مختلف القطاعات، ويوثق نجاح الجهود الوطنية في تحقيق انخفاض الانبعاثات الإجمالية بنسبة 10% خلال الثلاث سنوات من 2019 إلى 2021، وانخفاض كثافة الانبعاثات على أساس الفرد بنسبة 11% لنفس الفترة.

إنشاء شركة الإمارات لمحطات شحن المركبات الكهربائية

اطلع مجلس الوزراء على نتائج دراسة بشأن التكلفة الفعلية لشحن المركبات الكهربائية في الدولة بهدف تشجيع الاستثمار في البنية التحتية لشحن المركبات الكهربائية، وتعزيز اعتماد التنقل الكهربائي، بما يدعم تحقيق هدف الدولة في تقليل الانبعاثات الكربونية، كما اعتمد المجلس قراراً بإنشاء شركة الإمارات لمحطات شحن المركبات الكهربائية بهدف تطوير بنية تحتية شاملة وفعالة لشحن المركبات الكهربائية، والإشراف على العمليات اليومية لمحطات الشحن، ووضع استراتيجية تسعير لخدمات الشحن.

السياسة الاسترشادية لوقود الطيران المستدام في الدولة

اعتمد المجلس السياسة الاسترشادية لوقود الطيران المستدام التي تتضمن توصيات استرشادية للجهات الاتحادية والمحلية والقطاع الخاص، حيث تستهدف السياسة جعل 1% على الأقل من إجمالي الوقود المستخدم في عمليات شركات الطيران الإماراتية في مطارات دولة الإمارات بحلول سنة 2031 وقود طيران مستداماً منتجاً محلياً في الدولة، إضافة إلى ذلك، تستهدف السياسة إنتاج 700 مليون لتر من وقود الطيران المستدام سنوياً بحلول عام 2030، وتسريع نشر التكنولوجيا والابتكار لوقود الطيران المستدام، إلى جانب تطوير البيئة التنظيمية الوطنية لوقود الطيران المستدام، وبناء القدرات الوطنية وقيادة التعاون الدولي في هذا المجال.

دولة الإمارات تخصص دعماً تمويلياً لتعزيز المرونة المناخية بقيمة 200 مليون دولار لصالح الصندوق الاستئماني للصلابة والاستدامة

أعلنت دولة الإمارات، خلال القمة العالمية للعمل المناخي، عن تقديم 735 مليون درهم (200 مليون دولار أمريكي) لتعزيز المرونة المناخية لدى الدول الأكثر عُرضة لتداعيات تغير المناخ والدول منخفضة الدخل.

ويأتي الإعلان في صورة حقوق سحب خاصة تم التعهد بها لـ "الصندوق الاستئماني للصلابة والاستدامة" التابع لـ "صندوق النقد الدولي"، وهو صندوق ائتماني يُوفر تمويلاً بتكلفة معقولة وبشروط ميسرة وعلى فترات استحقاق طويلة الأجل، بهدف تعزيز المرونة المناخية ودعم استعدادات مواجهة الأوبئة، خاصةً لدى الاقتصادات ذات الدخل المتوسط والمنخفض، والدول الأكثر عرضة لتداعيات تغير المناخ. وتعد حقوق السحب الخاصة أصول مستقرة لاحتياطي نقدي، وتكون مرتبطة بسلة من خمس عملات، هي: الدولار الأمريكي، واليورو، والرنمينبي الصيني، والين الياباني، والجنيه الإسترليني. ويستطيع أعضاء صندوق النقد الدولي استبدالها بعملة قابلة للاستخدام في دولة ما عند الحاجة.

قيادة الإمارات سبّاقة إلى دعم الدول والمجتمعات الأكثر تضرراً من تداعيات تغير المناخ وتعزيز التعاون الدولي لتحقيق التنمية المستدامة للجميع

وأكد معالي الدكتور سلطان أحمد الجابر، وزير الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة رئيس مؤتمر الأطراف COP28، أن قيادة دولة الإمارات سبّاقة إلى دعم الدول والمجتمعات الأكثر تضرراً من تداعيات تغير المناخ، وتعزيز التعاون الدولي لضمان إنجاز تقدم ملموس في العمل المناخي العالمي بشكل متزامن مع تحقيق التنمية المستدامة للجميع.

ورحب معالي الدكتور سلطان بإعلان دولة الإمارات تعهدها تجاه "الصندوق الاستئماني للصلابة والاستدامة" للمساهمة في توفير التمويل الميسّر لدعم المرونة المناخية، مؤكداً ضرورة دعم المجتمعات الأقل تسبباً في تغير المناخ والتي تعد الأشد تضرراً من تداعياته، وذلك بما يسهم في إنجاز تقدم ملموس في العمل المناخي وتقديم استجابة شاملة للحصيلة العالمية.

وقال معالي محمد بن هادي الحسيني، وزير دولة للشؤون المالية، إن التمويل الذي خصصته دولة الإمارات "للصندوق الاستئماني للصلابة والاستدامة" يعكس التزامها بتعزيز جهود التمويل المستدام ودعم الدول الأكثر عُرضةً لتداعيات تغير المناخ، مشيراً إلى أن وزارة المالية تضع في مقدمة أولوياتها تحديد الثغرات في التمويل المناخي والأخطار المحتملة على الاقتصادات الكبيرة بسبب تغير المناخ، وتقييم تأثير سياسات التخفيف على تدفقات رأس المال. وأكد معاليه أن الوزارة تعمل بشكل وثيق مع شركائها من منظمات التمويل الدولية، مثل صندوق النقد الدولي، لتحسين التنسيق متعدد الأطراف بشأن إجراءات التمويل المستدام.

وقد تم إنشاء "الصندوق الاستئماني للصلابة والاستدامة" في عام 2022 استجابة لضرورة تقديم دعم طويل الأجل إلى الاقتصادات ذات الدخل المتوسط والمنخفض والدول الأكثر عرضة لتداعيات تغير المناخ. ويتضمن التمويل الميسّر للقروض شروطاً أفضل ومناسِبة للمقترض مقارنة بأسواق الديون، والتي تشمل أسعار فائدة منخفضة (أقل من سعر السوق)، أو منح المتلقي فترة سماح أو سداد مؤجَّل للقرض.

وزارة المالية تعمل بشكل وثيق مع شركائها من منظمات التمويل الدولية للتنسيق بشأن التمويل المستدام

ويعد ثلاثة أرباع الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي مؤهلاً للحصول على تمويل صندوق المرونة والاستدامة، بما في ذلك الدول الأعضاء ذات الدخل المنخفض والمتوسط والدول الجُزرية الصغيرة النامية، حيث تلقى الصندوق حتى الآن أكثر من 40 مليار دولار أمريكي من تعهدات حقوق السحب الخاصة، وموافقات على تلقّي 11 دولة لهذا التمويل.

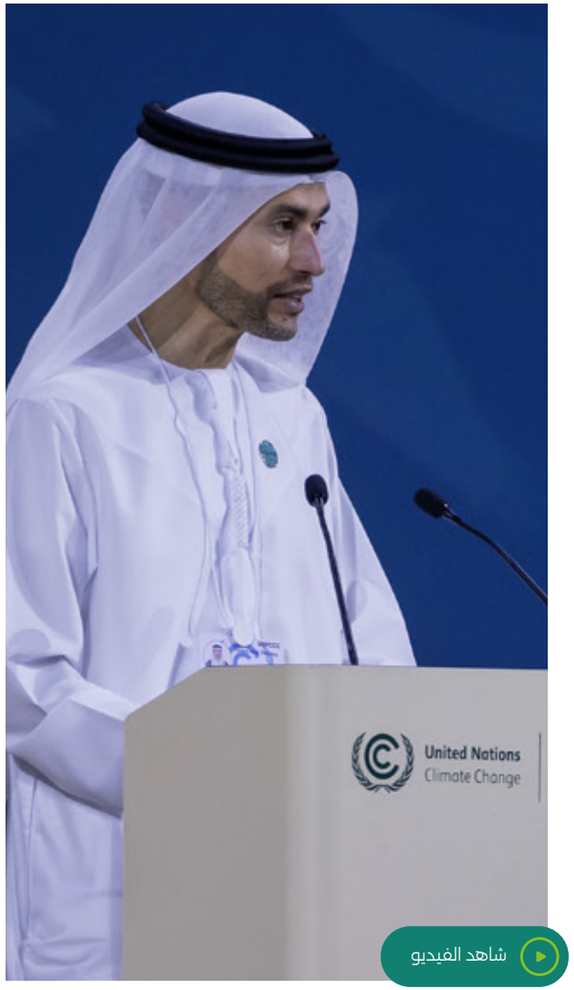

مؤتمر الأطراف COP28 يحشد كافة الجهود
لتعزيز موارد وآليات تمويل العمل المناخي

شكل مؤتمر الأطراف COP28 تظاهرة عالمية تم فيها اتخاذ قرارات تاريخية لجهة تحفيز موارد التمويل المناخي من حيث حشد جهود الدول والمنظمات والمصارف والجمعيات بهدف تعزيز إيجاد آليات تمويل العمل المناخي في مواجهة التغيير المناخي الذي يهدد الكرة الأرضية، بهدف الحفاظ على كوكب الأرض، وحماية البشرية من تداعيات التغييرات المناخية. وتم وضع التعهدات الداعمة لجهود تمويل العمل المناخي، كما تم إطلاق مجموعة من الإعلانات والتعهدات غطت جميع موضوعات تمويل العمل المناخي، بما يشمل الآليات ورصد الموارد وجمع التبرعات.

دعم عالمي غير مسبوق للإعلانات والتعهدات

حظيت التعهدات والإعلانات الجديدة التي تم إصدارها في COP28 بدعم عالمي غير مسبوق. وتم إطلاق ثمانية إعلانات جديدة من شأنها أن تساعد في تطوير مختلف جوانب المنظومات الاقتصادية العالمية. وتشمل هذه الإعلانات الأولى من نوعها عدة مجالات مثل الصحة، والنظم الغذائية والزراعة المستدامة والعمل المناخي، وتعزيز القدرة الإنتاجية لمصادر الطاقة المتجددة، ورفع كفاءة الطاقة، إلى جانب مبادرات لخفض الانبعاثات من الصناعات كثيفة الانبعاثات والهيدروجين، والتبريد، وتزايدت أعداد الدول الداعمة لهذه الإعلانات والتعهدات.

الإمارات تطلق صندوقاً تحفيزياً "ألتيرا"

أطلقت دولة الإمارات في إطار التمويل المناخي صندوقاً تحفيزياً تحت اسم "ألتيرا"، بقيمة 110 مليار درهم (30 مليار دولار)، للتركيز على جذب وتحفيز التمويل لدول الجنوب العالمي.

الصندوق الاستئماني للصلابة والاستدامة

أعلنت دولة الإمارات عن تخصيص 735 مليون درهم (200 مليون دولار) حقوق السحب الخاصة إلى "الصندوق الاستئماني للصلابة والاستدامة" التابع لصندوق النقد الدولي بهدف تعزيز المرونة المناخية في البلدان النامية. وخصصت أيضاً 550 مليون درهم (150 مليون دولار) للأمن المائي.

تعهدات البنك الدولي

أعلن البنك الدولي عن زيادة قدرها 33 مليار درهم (9 مليارات دولار) سنوياً لتمويل المشروعات المرتبطة بالمناخ، وذلك بعد تفعيل الصندوق الخاص بمعالجة أضرار تغير المناخ، وتجاوز المبلغ الإجمالي لتعهدات البنك الدولي 792 مليون دولار.

شاهد الفيديو

تعهدات مالية

تم الإعلان عن التعهد بنحو 3.5 مليار دولار لتجديد موارد صندوق المناخ الأخضر، والتعهد بمبلغ 2.9 مليار دولار للصحة، والالتزام بحوالي 3.1 مليار دولار لتطوير النظم الغذائية، وتم التعهد بـ 2.6 مليار دولار لحماية الطبيعة، و467 مليون دولار للعمل المناخي في المدن، وتخصيص 1.2 مليار دولار للإغاثة والتعافي والسلام.

التمويل في مجال الطاقة

تم جمع 5 مليارات دولار لزيادة القدرة الإنتاجية لمصادر الطاقة المتجددة، و1.2 مليار دولار للحد من انبعاثات غاز الميثان، كما تم التعهد بمبلغ 568 مليون دولار لتحفيز الاستثمارات في تصنيع معدات الطاقة النظيفة.

بنوك التنمية متعدّدة الأطراف تتعهد
بتقديم تمويل مناخي جديد قيمته أكثر من 180 مليار دولار

اجتمعت بنوك التنمية متعدّدة الأطراف في مؤتمر الأطراف COP28 وأعلنت عن التزامها بتحقيق أعلى الطموحات المناخية وتعهّدت بجمع وتحفيز أكثر من 180 مليار دولار من التمويل المناخي. وأعلن بنك التنمية للبلدان الأمريكية خلال COP28 عن زيادة تمويله المخصص للعمل المناخي ثلاث مرات ليصل إلى أكثر من 150 مليار دولار على مدى العقد القادم، وتعهّد أيضاً بتقديم تمويل إضافي بقيمة 5 مليارات دولار لتنفيذ مشروعات التنمية المستدامة في منطقة الأمازون، بالإضافة إلى برنامج ضمان لتوسيع القدرة الإقراضية بمقدار 450 مليون دولار، وتقديم تمويل تحفيزي بقيمة مليار دولار للحفاظ على الطبيعة ودعم العمل المناخي من خلال توفير قروض ميسّرة في حال نجحت تلك الدول في تحقيق الأهداف المنشودة. وتعهّد أجاي بانغا، رئيس مجموعة البنك الدولي، بزيادة التمويل المناخي ليصل إلى 45% بحلول عام 2025، وتوفير 40 مليار دولار سنوياً، أيّ ما يقدّر بزيادة 9 مليار دولار كل عام عن الأعوام السابقة. كما أعلن البنك الدولي عن تقديم 5 مليارات دولار لدعم 100 مليون شخص في أفريقيا من خلال الاستثمار في مشروعات الطاقة النظيفة خلال العقد الجاري. وبحلول عام 2030، تحتاج الدول ذات الاقتصادات الناشئة والنامية إلى أكثر من 2.4 تريليون دولار سنوياً من التمويل المناخي.

تعهدات بنوك التنمية متعددة الأطراف تضمنت ما يلي:

- إعلان بنك التنمية الآسيوي عن تقديم 10 مليار دولار من التمويل المناخي لدولة الفلبين بين عامي 2024 و2029.
- التزام البنك الإسلامي للتنمية بتمويل مناخي بقيمة مليار دولار لدعم موضوع التكيف في دول النزاع.
- إطلاق بنك التنمية الأفريقي تسهيلات بقيمة 175 مليون دولار لدعم البنية التحتية الخضراء في أفريقيا، بالإضافة إلى تمويل بقيمة مليار دولار لتوفير التأمين ضد تداعيات المناخ لأكثر من 40 مليون مزارع في جميع أنحاء أفريقيا.
- إعلان البنك الدولي عن دعم 15 دولة من خلال برامج وطنية لخفض انبعاثات غاز الميثان الناتجة عن إنتاج الأرز، وتربية الماشية، والنفايات، بما يصل إلى 10 ملايين طن على مدى السنوات الخمس إلى السبع المقبلة.
- إعلان البنك الدولي أيضاً عن دعمه إصدار شهادات لأرصدة الكربون المخصصة للغابات في 16 دولة، بهدف توليد 24 مليون رصيد بحلول العام المقبل و125 مليون دولار خلال خمس سنوات.
- إعلان صندوق النقد الدولي، وبنك التنمية الآسيوي، والبنك الدولي، والبنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية، وبنك الاستثمار الأوروبي، ومؤسسات مالية دولية أخرى، بالتعاون مع حكومة بنغلاديش، عن منصة وطنية للمناخ والتنمية في بنغلاديش. تلتزم هذه المنصة بتدشين مجموعة مشاريع قوية تعمل على إدماج استراتيجية تمويلية لتعزيز قدرة الدولة على التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها.
- إعلان البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، وبنك الاستثمار الأوروبي، وشركاء آخرون بالتعاون مع مقدونيا الشمالية عن منصة وطنية لتحقيق انتقال منظم ومسؤول وعادل في قطاع الطاقة في مقدونيا الشمالية لدعم الاستثمارات والسياسات والمساعدة الفنية لتوسيع نطاق مصادر الطاقة النظيفة بشكل سريع.
- تعهدت دولة الإمارات، خلال COP28، بمبلغ 200 مليون دولار من حقوق السحب الخاصة لدعم "صندوق الصلابة والاستدامة" التابع لصندوق النقد الدولي.

ويعدّ مبدأ "بنوك التنمية متعددة الأطراف الأفضل والأكبر والأجرأ" عاملاً أساسياً في إعلان COP28 بشأن الإطار العالمي لتمويل المناخ الذي أطلقته الإمارات خلال القمة العالمية للعمل المناخي، وتمت الموافقة على الإعلان من قبل الهند، وفرنسا، وبربادوس، وكينيا، وغانا، وألمانيا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية، والسنغال، وكولومبيا. ويدعو الإعلان الدول المانحة إلى اتخاذ إجراءات طموحة بشأن تمويل المناخ.

وأكد معالي الدكتور سلطان أحمد الجابر، وزير الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة رئيس مؤتمر الأطراف COP28، أنه تماشياً مع رؤية القيادة في دولة الإمارات، تعمل رئاسة المؤتمر على دعم التعاون بين الجهات والمؤسسات المعنية لتوفير التمويل المناخي للجميع، وتأمين الاستثمارات اللازمة وتحقيق نقلة نوعية في العمل المناخي لبناء مستقبل أفضل للأجيال الحالية والقادمة.

وأشاد معاليه بالتقدم المحرز في حجم التمويل المناخي خلال COP28، منوهاً باستجابة بنوك التنمية متعددة الأطراف لدعوة رئاسة المؤتمر إلى توفير التمويل المناخي بشروط ميسّرة وتكلفة مناسبة، مشيراً إلى أن التركيز على إنجاز العمل اللازم خطوة بخطوة يؤدي لتحقيق نتائج ملموسة وفعالة، معرباً عن ثقته بأن الجهود المكثفة التي قامت بها هذه المؤسسات خلال COP28 ستشكل ركيزة أساسية لأنشطتها في السنوات القادمة.

ودعا معالي محمد بن هادي الحسيني، وزير دولة للشؤون المالية بنوك التنمية متعدّدة الأطراف وصندوق النقد الدولي إلى القيام بدور رئيسي لتنفيذ الإطار العالمي لتمويل المناخ الذي أطلقته دولة الإمارات ومجموعة من أبرز قادة العالم. وأضاف معاليه: "أشيد بالتقدّم المحرز في تنفيذ مبادئ هذا الإطار، حيث قدّمت بنوك التنمية متعدّدة الأطراف حوالي 100 مليار دولار من التمويل المناخي في العام الماضي، وشهدنا في دبي إعلانها مجموعة من التعهّدات الطموحة لتحقيق أهداف التمويل المناخي المنشودة، وهو ما يمثّل خطوةً مهمةً لتحقيق نقلة نوعية ومواصلة بناء الزخم والطموح".

حصيلة التمويل والتعهدات المالية
للعمل المناخي من حكومات ومستثمرين ومؤسسات خيرية

الصندوق العالمي للمناخ المختص بمعالجة الخسائر والأضرار
792 مليون دولار

صندوق المناخ الأخضر
3.5 مليار دولار

زيادة القدرة الإنتاجية للطاقة المتجددة
5 مليارات دولار

تحفيز الاستثمارات في تصنيع معدات الطاقة النظيفة
568 مليون دولار

مساهمات مالية من بنوك التنمية متعدّدة الأطراف
31.6 مليار دولار

الحدّ من انبعاثات غاز الميثان
1.2 مليار دولار

التمويل المناخي من دولة الإمارات
أكثر من 30 مليار دولار

تطوير النظم الغذائية والزراعة
3.1 مليار دولار

حماية الطبيعة
2.6 مليار دولار

الصحة
2.9 مليار دولار

المياه
150 مليون دولار

الإغاثة والتعافي والسلام
1.2 مليار دولار

العمل المناخي الوطني
467 مليون دولار

لمحة عن مؤتمر الأطراف
لاتفاقية الأمم المتحدة COP28

30 نوفمبر - 12 ديسمبر 2023

- أكبر حدث مناخي على مستوى العالم
- اجتمعت فيه 198 طرفاً
- حضره 180 من رؤساء الدول والحكومات
- شارك فيه آلاف المسؤولين الحكوميين والمنظمات
- حضر فعالياته 500 ألف مشارك

بنوك الإمارات الوطنية تتعهد بتقديم
تمويلات مستدامة بقيمة تريليون درهم

تعهدت بنوك وطنية في اتحاد مصارف الإمارات بتقديم تمويل مستدام بشكل جماعي بأكثر من تريليون درهم أي ما يعادل 270 مليار دولار بحلول عام 2030، وذلك على هامش فعاليات يوم التمويل، حيث نظم مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي فعالية جمعت اتحاد مصارف الإمارات والمصارف الوطنية بهدف دعم حلول التمويل المستدام ودفع التعاون الدولي لتحقيق مستقبل مستدام، وتم خلالها إطلاق مبادرة القطاع المصرفي في دولة الإمارات والمتمثلة في تقديم تسهيلات تمويلية بقيمة تريليون درهم لدعم الاستدامة بحلول عام 2030.

نُظم هذا الحدث بالتعاون مع صندوق النقد الدولي، وحضرته كريستالينا غورغييفا، مدير عام صندوق النقد الدولي، ورافي مينون، مدير عام سلطة النقد السنغافورية، ومارك كارني، المبعوث الخاص للأمم المتحدة المعني بالعمل والتمويل المناخي، وبحضور الخبراء والمختصين.

التخصيص الاستراتيجي لرأس المال

ومن جهته أكد الدكتور سلطان أحمد الجابر، وزير الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة ورئيس مؤتمر الأطراف COP28 خلال الفعالية أن مشاركة القطاع المالي الفعّالة تعد عنصراً حاسماً لتحقيق طموحاتنا المشتركة في مجال التغير المناخي، إذ تضمن بقاء الهدف الحاسم المتمثل في تحقيق 1.5 درجة مئوية، في متناول أيدينا. كما يتوقف تحقيق الحياد المناخي (Net Zero) على التخصيص الاستراتيجي لرأس المال بحيث يكون موجّهاً نحو الاستثمارات البيئية المستدامة والمقاومة للتغير المناخي. ويشكّل إعلان البنوك الإماراتية الرئيسي اليوم مظهراً قوياً لالتزام الإمارات بالقيادة من خلال تقديم المثال العملي، بتوفير حلول فعّالة للاستدامة والأزمة المناخية. ويعبّر هذا الالتزام عن نهج متحد وفاعل في تحديد أهداف طموحة لإعادة توجيه الموارد المالية نحو الحلول والتكنولوجيا الخضراء والمسؤولة والمستدامة. وتُعتبر هذه المبادرة الجريئة سابقة قوية لجهات دولية أخرى لبذل الجهود المطلوبة لتحقيق أهداف مماثلة. إن التعاون على هذا النطاق أمر حيوي لدفع الزخم اللازم لمواجهة التحديات المقبلة.

رفع سعر الكربون

صرّحت مديرة صندوق النقد الدولي كريستالينا غورغييفا أن صندوق النقد الدولي حريص على تحقيق أكبر حافز لتخفيض انبعاث الكربون، والذي يتمثل في تسعير الكربون، حيث أشارت إلى أنه: "يجب أن يستمر ارتفاع تسعير الكربون إذا ما رغبنا في تخفيض الانبعاثات".

تطوير التمويل الأخضر والمستدام

أكد خالد محمد بالعمى، محافظ مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، على دور النظام المالي لدولة الإمارات في تطوير التمويل الأخضر والمستدام، والتركيز على تحقيق النمو والتطور ودعم الحلول الابتكارية وحماية المرونة وأهمية التكنولوجيا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، حيث يمكن للتمويل المستدام أن يسخر الرقمنة والابتكار لتحقيق تقدم أكثر سهولة وكفاءة وفعالية من حيث التكلفة لتعزيز التحول العالمي إلى الاستدامة والتكيف مع تغير المناخ. وأضاف: "يعزز هذا الجهد التعاوني بين مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي ورئاسة مؤتمر الأطراف COP28 التزامنا بتعزيز حلول التمويل المستدام على نطاق عالمي، ويؤكد الدور الكبير الذي تقوم به دولة الإمارات والعالم من أجل تسخير جهود التمويل في مواجهة تحديات الاستدامة العالمية. وبينما نواجه التحديات التي يفرضها تغير المناخ، فمن الضروري أن يلعب القطاع المالي دوراً محورياً في تعزيز الحلول المبتكرة وضمان المرونة".

تعميق وتسريع التحول

أعلن عبد العزيز الغرير، رئيس مجلس إدارة اتحاد مصارف الإمارات عن مبادرة القطاع المصرفي في دولة الإمارات، بتوفير تسهيلات تمويلية بقيمة تريليون درهم بحلول عام 2030، من أجل تعميق وتسريع التحول إلى الممارسات المستدامة في القطاع المصرفي والمالي، مما يؤدي إلى تعزيز طموحات التمويل المستدام في دولة الإمارات، وترسيخ التحول المستدام وتمكين العمل المناخي.

دور الرقمنة

أكد مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي خلال الفعالية على دور الرقمنة والابتكارات التكنولوجية المتقدمة في دفع العمل المناخي العالمي والتمويل المستدام، حيث تم إلقاء الضوء على الحلول التكنولوجية والمشاريع المتقدمة التي طرحتها المبادرة العالمية "الإمارات للتسارع التقني COP28" التي أطلقها المصرف المركزي بالتعاون مع بنك التسويات الدولية، ومعهد الإمارات المالي، ورئاسة مؤتمر الأطراف COP28 بهدف تطوير حلول تكنولوجية مبتكرة في التمويل المستدام لتوسيع نطاق العمل المناخي.

تقليل الانبعاثات

أكد مارك كارني المبعوث الخاص للأمم المتحدة للعمل المناخي أن خطط التحول في الطاقة تتفوق على عدم اتخاذ أي خطوة، حيث ينبغي بناء خطط لمعالجة المشكلات، ففي دولة الإمارات، أرى مؤسسات مالية رائدة مثل بنك أبوظبي الأول تقوم بمتابعة خططها التحولية، مؤكداً أنه لا ينبغي لنا أن ننتظر عقداً من الزمن بعد ليكون لدينا خططاً تحولية. وأشاد كارني بجهود رئاسة مؤتمر الأطراف COP28 لمواجهة تحديات المناخ المتعلقة بالانبعاثات، بالإضافة إلى الحاجة لمضاعفة قدرة الطاقة المتجددة ثلاث مرات، وهو الهدف الرئيسي لهذا المؤتمر، وأكد أن هناك حاجة إلى إيجاد تريليون دولار إضافية سنوياً للعالم الناشئ والنامي، وأثنى على صندوق ألتيرا وهي أداة تمويل المناخ، مثل صندوق المرونة والاستدامة في إيجاد طرق مبتكرة لتحقيق نطاق واسع، وهذا رأس مال كبير وواسع النطاق للعالم النامي الناشئ لتسريع عملية التحول.

وزارة المالية عقدت اجتماع الطاولة المستديرة لوزراء المالية **بعنوان "توسيع نطاق تمويل العمل المناخي"**

شاهد الفيديو

عقدت وزارة المالية اجتماع الطاولة المستديرة الرفيعة المستوى لوزراء المالية في إطار مؤتمر الأطراف COP28 تحت عنوان "توسيع نطاق تمويل العمل المناخي" في إكسبو دبي، وذلك برئاسة معالي محمد بن هادي الحسيني وزير دولة للشؤون المالية. وهدف اجتماع الطاولة المستديرة إلى تعزيز البيئة التعاونية والنقاشات الحاسمة حول كيفية تعزيز الموارد المالية لتمويل القضايا المتعلقة بالمناخ، وتنفيذ السياسات الممكنة للعمل المناخي.

وشارك في الاجتماع وزير المالية في جمهورية مصر العربية معالي الدكتور محمد معيط، ومدير عام صندوق النقد الدولي كريستالينا غورغييفا، وسعادة الدكتور فهد بن محمد التركي، المدير العام ورئيس مجلس إدارة صندوق النقد العربي، كمتحدثين رئيسيين؛ ومعالي وزراء المالية وممثلي كل من المملكة العربية السعودية، مملكة البحرين، جمهورية العراق، جمهورية ألمانيا الاتحادية، مملكة هولندا، جمهورية باكستان الإسلامية، جمهورية الغلبين، الاتحاد الروسي، جمهورية سيشيل، الاتحاد السويسري، المملكة الأردنية الهاشمية، أيرلندا، جمهورية إندونيسيا، الجمهورية الإيطالية، جمهورية غينيا الاستوائية، المجر، جمهورية أوزبكستان، جمهورية كينيا، جمهورية الدومينيكان، الجمهورية التركية.

وخلال كلمته الافتتاحية، أكد معالي محمد بن هادي الحسيني أهمية هذا الاجتماع لما له من أثر إيجابي في تعزيز توسيع نطاق تمويل العمل المناخي. وأكد معاليه في كلمته، "أهمية تعزيز الحوار والتنسيق الدولي في مجال تمويل العمل المناخي، وتأمين الاستثمارات اللازمة لمواجهة تحديات التغير المناخي والحد من تداعياته"، مشيراً إلى أن "التأثيرات السلبية المتسارعة للتغير المناخي تؤكد ضرورة اتخاذ خطوات عاجلة على مستوى تنسيق السياسات وتحديد أولوياتها، وتطوير الأهداف والاستراتيجيات لمواجهة هذه المسألة".

وأضاف معاليه: "يتطلب تحقيق ذلك مواصلة الانتقال من مرحلة عقد الاتفاقيات إلى مرحلة تطبيقها، مؤكداً أن دولة الإمارات تسعى لتحقيق هذه الأهداف من خلال مؤتمر الأطراف COP28 الذي شكل منصة مهمة لتعزيز التعاون العالمي، وتوحيد الجهود من كافة الأطراف ذات العلاقة، وتفعيل المساءلة تجاه الالتزامات، واتخاذ إجراءات فعلية لتنفيذ الحلول المقترحة".

كما ناقش الوزراء خلال الاجتماع، الجهود الدولية المبذولة لإصلاح التمويل الدولي للقضايا المتعلقة بالمناخ، أهمها "قمة مجموعة العشرين"، و"قمة الميثاق المالي العالمي الجديد" في باريس، و"قمة المناخ الأفريقية"، و"قمة الأمم المتحدة للطموح المناخي"، و"قمة الأمازون". كما بحث الوزراء كيفية توحيد الجهود الدولية لتحقيق رؤية مشتركة بشأن تعزيز تمويل العمل المناخي. وعرض الوزراء أفضل الممارسات المتعلقة بصنع السياسات الخاصة بالعمل المناخي، وألقوا الضوء على النماذج المبتكرة لحشد التمويل الخاص، وتعبئة الموارد المحلية، واستكشاف أفضل الطرق التي تضمن التمويل العادل لقضايا المناخ على المستوى المحلي.

مقـال رأي

سعادة يونس حاجي الخوري، وكيل وزارة المالية

دولة الإمارات توسع آفاق العمل المالي المناخي العالمي

تمضي دولة الإمارات قدماً نحو صدارة العمل المالي المناخي العالمي، وبذل الجهود لحماية كوكبنا وتحسين الحياة وسبل العيش، وذلك تحت قيادة صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة "حفظه الله"، وتوجيهات صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي "رعاه الله"، لتعزز الدولة مكانتها في قيادة جهود تعزيز الحلول المستدامة للتحديات المناخية، وتحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وتأكيد ثقة الحكومات والمجتمع الدولي بدورها الحيوي في تحسين جودة حياة البشر في جميع أنحاء العالم، والانتقال إلى اقتصاد أخضر وطاقة نظيفة، مع الحفاظ على النمو الاقتصادي، وزيادة الوعي العالمي بتحديات التغير المناخي، وتوحيد الجهود لتحقيق تنمية اقتصادية تحول التحديات إلى فرص.

ويلتزم القطاع المالي الإماراتي بتحقيق إنجازات تعكس جهود مكافحة التغير المناخي على جميع المستويات، وتتماشى مع استراتيجية الدولة لخفض الانبعاثات، ومساعي تحقيق الحياد المناخي بحلول العام 2050، والتغلب على جميع التحديات والعوائق التي تواجه على وجه الخصوص الجوانب المالية للعمل المناخي.

وفي 2023 عام الاستدامة، الذي توج باستضافة الحدث الأبرز عالمياً في مجال المناخ مؤتمر الأطراف COP28، فإننا أمام فرصة تاريخية لجميع دول العالم لتكثيف الجهود وتسهيل التحول العالمي نحو الاقتصاد الأخضر بأسرع وقت، وتحقيق الاستدامة والتنوع الاقتصادي وزيادة النمو.

وشكل هذا التجمع العالمي فرصة مثلى لتنفيذ التزامات وأهداف اتفاق باريس، كما ناقش علاقة تغير المناخ بمخاطر الاقتصاد الكلي وتدفقات رأس المال، وأهم فجوات التمويل، وتدابير السياسة المالية لمواجهة التحديات، وضمان الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر، ودعم جهود تطوير التمويل المستدام.

وانطلاقاً من دورها في المساهمة بوضع أهم الأدوات والسياسات المتعلقة بالتمويل المناخي موضع التنفيذ، ومن أجل ضمان مستقبل أفضل ومستدام للبشرية، تلتزم الدولة بالمشاركة الفاعلة في المبادرات والفعاليات العالمية، حيث شاركت وزارة المالية على هامش اجتماعات مجموعة العشرين في شهر مارس الماضي، في ورشة عمل مع رئاسة COP28 حول الآثار الاقتصادية للتغير المناخي، ونظمت حضور ممثلين عن مؤتمر الأطراف لعدد من مجموعات عمل المسار المالي التي ناقشت تقنيات المناخ والاستثمار، وصولاً إلى التنسيق مع فريق COP28 في تحضير برنامج عمل واستضافة وزراء المالية من مجموعة العشرين ودول العالم الذين شاركوا في "يوم التمويل" الذي وافق الرابع من ديسمبر، وذلك على هامش مؤتمر الأطراف الذي استضافته مدينة إكسبو دبي، وشهد عدداً من الفعاليات المالية من أبرزها اجتماع الطاولة المستديرة رفيعة المستوى لوزراء المالية، تحت عنوان "توسيع نطاق التمويل اللازم للعمل المناخي".

وتتعدد المسارات التي تشارك من خلالها وزارة المالية في تمثيل دولة الإمارات على مستوى الأحداث المحلية والدولية، والتنسيق مع المنظمات المالية الدولية لتوحيد الجهود العالمية لتعزيز العمل المناخي وتحقيق مستقبل مستدام منخفض الكربون، وتحفيز عمليات التمويل المناخي، فعلى مدار العام ناقشت وزارة المالية مع صندوق النقد الدولي عدداً من المواضيع على هامش فعاليات القمة العالمية للحكومات 2023، مثل التمويل المناخي، ودور القطاعين العام والخاص والمؤسسات والمنظمات الدولية والإقليمية، في مواجهة التحديات والعوائق أمام تعزيز تمويل العمل المناخي، كما شاركت الوزارة في اجتماعات مجموعة عمل التمويل المستدام (SFWG) للعام 2023 ضمن المسار المالي لمجموعة العشرين (G20)، وعلى هامش الاجتماعات السنوية للهيئات المالية العربية المشتركة، شاركت الوزارة في ورشة رفيعة المستوى حول قضايا تمويل المناخ لدعم الانتقال المستدام.

بالمحصلة، فإننا نعمل مع جميع الأطراف على إيجاد رؤية مشتركة وبيئة تعاونية حول التمويل المناخي الذي غدا ضرورة ملحة في ظل وتيرة التحديات المتسارعة لأزمة التغير المناخي. وساهمت الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ COP28، في إيجاد وتعزيز بيئة تعاونية تبادلنا فيها أفضل الحلول والممارسات المبتكرة، والمساعدة على رسم سياسات العمل المناخي، وتسليط الضوء على النماذج المبتكرة لحشد التمويل الخاص، وتعبئة الموارد المحلية، واستكشاف طرق تقديم التمويل المتعلق بالمناخ على المستويات المحلية، وحشد الجهود الجماعية والمبادرات المشتركة لبناء نظام مستدام وشامل، وتعزيز قنوات التواصل لتعزيز التمويل المستدام للعمل المناخي وتطوير آلياته وابتكار حلول لتوسيع نطاقه، وتكريس توافق جميع الأطراف لتوفير التمويل للدول والمجتمعات الأشد احتياجاً، وصولاً إلى تنمية مستدامة تحمي البشرية وكوكب الأرض.

مؤتمر الأطراف COP28 يدشن
مرحلة جديدة من العمل المناخي عبر التعهدات وإطلاق المسرعات

- إقرار تعهد COP28 لزيادة القدرة الإنتاجية لمصادر الطاقة المتجددة ثلاث مرات ومضاعفة كفاءة الطاقة من قبل 130 دولة.
- حصل "إعلان COP28 الإمارات بشأن النظم الغذائية والزراعة المستدامة والعمل المناخي" على دعم 137 دولة.
- إقرار "إعلان COP28 الإمارات بشأن الصحة والمناخ" من قِبل 141 دولة.
- انضمت إلى "تعهد COP28 الإمارات للمناخ والإغاثة والتعافي والسلام" 78 دولة و40 منظمة
- إقرار "تعهد التبريد العالمي" من قِبل 66 دولة
- أطلقت دولة الإمارات صندوقاً للاستثمار المناخي "ألتيرا" برأس مال تحفيزي 30 مليار دولار بهدف تحفيز جمع 250 مليار دولار إضافية

- إقرار "تعهد COP28 الإمارات للتمويل المناخي" دعم 13 دولة.
- شهد "ميثاق خفض انبعاثات قطاع النفط والغاز" انضمام 52 شركة، تمثل 40% من إنتاج النفط العالمي.
- أقرَّت "مسرّع الانتقال الصناعي" 35 شركة و6 اتحادات صناعية، بهدف الحد من انبعاثات القطاعات الرئيسية كثيفة الانبعاثات وقطاع المواصلات العالمي
- إطلاق "المسرع العالمي لخفض الانبعاثات" لتحقيق انتقال منظم ومسؤول وعادل ومنطقي في قطاع الطاقة.
- إقرار "تعهد تحالف الشراكات متعددة المستويات عالية الطموح" (CHAMP) من جانب 67 دولة.

ثلاثة مسارات عمل رئيسية لعام 2023 حددتها
مجموعة عمل التمويل المستدام في الإمارات

- تعزيز حوكمة الشركات بالتركيز على الإدارة الفعالة للمخاطر المالية المناخية
- تعزيز الشفافية من خلال جودة إعداد تقارير الاستدامة
- المساهمة في صياغة نظام تصنيف للتمويل المستدام

أصدرت مجموعة عمل التمويل المستدام بالتزامن مع انعقاد مؤتمر الأطراف COP28 بياناً أوردت فيه ما تم إحرازه من تقدم لدعم جدول أعمال التمويل المستدام ومسارات العمل في عام 2023 بدولة الإمارات، وقد تأسست مجموعة عمل التمويل المستدام في دولة الإمارات في عام 2019، بهدف دعم جهود تطوير قطاع التمويل المستدام في دولة الإمارات.

وتشمل المجموعة في عضويتها وزارة المالية، ووزارة الاقتصاد، ووزارة التغير المناخي والبيئة، ومكتب المبعوث الخاص للتغير المناخي لدولة الإمارات، إلى جانب الجهات الرقابية للخدمات المالية التي تشمل كل من مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، وهيئة الأوراق المالية والسلع، وسلطة تنظيم الخدمات المالية في سوق أبوظبي العالمي، وأيضاً سلطة دبي للخدمات المالية وأسواق الأوراق المالية في دولة الإمارات التي تشمل كل من سوق أبوظبي للأوراق المالية، وسوق دبي المالي، وناسداك دبي.

وحدد البيان مسارات العمل، حيث ركز مسار العمل الأول على مبادئ الإدارة الفعّالة للمخاطر المالية المتعلقة بالمناخ التي تحث الشركات المالية على دمج المخاطر المالية المرتبطة بالمناخ في استراتيجية أعمالها وإدارة المخاطر. وتغطي هذه المبادئ جوانب مثل مسؤوليات الإدارة والمراقبة وإعداد التقارير واختبارات الضغط. فيما حدد مسار العمل الثاني مبادئ الإفصاحات المتعلقة بالاستدامة للكيانات التي تعد التقارير. وتهدف هذه المبادئ إلى تعزيز وتشجيع الشفافية وجودة التقارير الخاصة بشأن العوامل البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات. ونشر مسار العمل الثالث ملخص مبادئ التصميم لتوجيه ودعم تطوير تصنيف خاص بدولة الإمارات، يهدف إلى إنشاء لغة استدامة مشتركة في جميع أنحاء الدولة، والدعوة إلى اتباع نهج نوعي لتقييم جهود تغير المناخ واستخدام نظام إشارات المرور للتصنيف.

"تلعب مجموعة عمل التمويل المستدام في دولة الإمارات دوراً أساسياً في دعم أجندة التمويل المستدام في الدولة وتبذل المجموعة جهوداً لإنشاء إطار متكامل للحوكمة والإفصاح والمبادئ التي من شأنها تطوير تصنيف خاص بدولة الإمارات للتمويل المستدام".

معالي الدكتور سلطان أحمد الجابر
وزير الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة، رئيس مؤتمر الأطراف COP28

"إن التقدم الذي أحرزته مجموعة عمل التمويل المستدام يؤكد أهمية التعاون. وسنواصل التنسيق لتعزيز الامتثال بين السياسات وضمان الانتقال التدريجي والمدروس للحياد المناخي. ويدعم مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي أعمال مجموعة عمل التمويل المستدام لتحقيق هدفنا المشترك المتمثل في تعزيز مرونة اقتصاد الدولة".

معالي خالد محمد بالعمى
محافظ مصرف الإمارات المركزي

"تسعى وزارة المالية، من خلال مجموعة عمل التمويل المستدام إلى تسريع الإصلاحات المحلية وترسيخ مكانة الدولة في مقدمة الدول الرائدة في مجال التمويل المستدام على مستوى العالم".

سعادة يونس حاجي الخوري
وكيل وزارة المالية

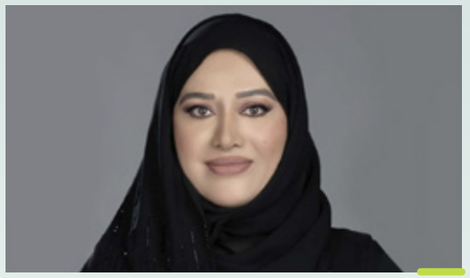

"تفخر مجموعة عمل التمويل المستدام في دولة الإمارات بإحراز هذا التقدم الكبير باعتماد المبادئ المتعلقة بالاستدامة".

سعادة الدكتورة مريم بطي السويدي
الرئيس التنفيذي لهيئة الأوراق المالية والسلع

محمد الحسيني عقد لقاءات مع وزراء المالية وكبار الماليين
في مؤتمر الأطراف COP28 لتعزيز أوجه التعاون

ضمن فعاليات يوم التمويل الذي عقد في إطار مؤتمر الأطراف COP28 عقد معالي محمد بن هادي الحسيني وزير دولة للشؤون المالية لقاءات مع وزراء مالية، وكبار المسؤولين ورؤساء المنظمات الدولية تم خلالها بحث أوجه التعاون المشترك في قضايا المناخ، وسبل تعزيزه وتطويره. وتركزت اللقاءات على سبل تعزيز التعاون الثنائي في قضايا المناخ، وبناء مجالات جديدة للتعاون، ومناقشة التحديات التي تواجه تعزيز الأمن الغذائي العالمي، وآليات تمكين النظم الغذائية من الصمود. وتطرقت اللقاءات أيضاً إلى الدور المتنامي لبنوك التنمية متعددة الأطراف في زيادة التمويل المناخي، وتعزيز التحول إلى الطاقة المتجددة، وتسريع التمويل نحو التنمية المستدامة، وتفعيل الشراكات الاستراتيجية، وتعزيز القطاع المالي.

معالي محمد الحسيني يلتقي مع معالي الدكتور محمد معيط، وزير مالية جمهورية مصر العربية

معالي محمد الحسيني يلتقي مع معالي أنطون سيلوانوف، وزير المالية في روسيا الاتحادية

معالي محمد الحسيني يلتقي مع معالي الدكتورة سري موليانى إندراواتي، وزيرة مالية جمهورية إندونيسيا

معالي محمد الحسيني يلتقي مع ألفرو لاريو، رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (إيفاد)

معالي محمد الحسيني يلتقي مع إيلان غولدفاين، رئيس بنك التنمية للبلدان الأمريكية

في إطار التزم دولة الإمارات بمكافحة التغير المناخي
محمد الحسيني يفعّل الشراكات والعلاقات الاستراتيجية

صرح معالي محمد الحسيني: "سعدت بالالتقاء مع ضيوفنا المشاركين في مؤتمر المناخ COP28، لمناقشة مستقبل تمويل المناخ والمبادرات التي تدعم أجندة تمويل المناخ التي أعلنوا عنها خلال أعمال المؤتمر". وأضاف: "تعكس استضافة دولة الإمارات لمؤتمر الأطراف COP28 حرص الدولة على تقديم الدعم اللازم لكافة دول العالم في إطار جهودها لمكافحة تغير المناخ. وتؤكد دولة الإمارات التزامها بدفع عملية تحقيق أهداف مؤتمر الأطراف COP28 قدماً، من خلال تعزيز سبل التعاون مع الدول والمؤسسات الدولية".

معالي محمد الحسيني يلتقي مع معالي دانييلا ستوفيل، وزيرة دولة للشؤون المالية الدولية بالاتحاد السويسري

معالي محمد الحسيني يلتقي مع سعادة ميهالي فارغا، وزير المالية ونائب رئيس وزراء هنغاريا

معالي محمد الحسيني يلتقي مع أودبل رينو باسو، رئيسة البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية

معالي محمد الحسيني يلتقي مع معالي الشيخ سلمان بن خليفة آل خليفة، وزير المالية والاقتصاد الوطني في مملكة البحرين

إشادات من وزراء المالية والمسؤولين الدوليين في المجال المالي
بجهود دولة الإمارات لاستضافة مؤتمر الأطراف COP28

أثنى وزراء مالية عدد من الدول ومسؤولون دوليون على جهود دولة الإمارات وما وفرته من تسهيلات وإمكانات لإنجاح مؤتمر الأطراف COP28، مما يعكس حرص الدولة على دعم العمل المناخي الدولي وتعزيز التنمية المستدامة، حيث شهد المؤتمر إطلاق مجموعة من التعهدات والمساهمات والمبادرات الجديدة والقرارات الحاسمة التي من شأنها تكثيف جهود العمل المناخي وتعزيز الموارد المالية لتمويل القضايا المتعلقة بالمناخ.

"أفخر بأن المنطقة العربية تستضيف مؤتمر الأطراف للعام الثاني على التوالي، مما يؤكد التزام المنطقة بتعزيز المرونة المناخية وبناء مستقبل أفضل.. يعد الدعم الدولي الكبير والمستدام ضرورياً لتمكين البلدان الضعيفة ذات الإمكانات المادية المحدودة من التكيف والانتقال إلى انبعاثات أقل".

سعادة الدكتور فهد بن محمد التركي
المدير العام رئيس مجلس إدارة صندوق النقد العربي

"ترحب بالمشاركة الفعالة في مؤتمر الأطراف لمواصلة مواءمة التدفقات المالية العامة والخاصة نحو الأهداف البيئية والاقتصادية المستدامة.. من المهم الحصول على التأييد القوي لناحية التزام الجميع بزيادة تمويل المناخ على نطاق عالمي".

معالي جينيفر كارول ماكنيل
وزيرة الدولة في دائرة المالية الأيرلندية

"أتقدم بجزيل الشكر لدولة الإمارات على استضافتها مؤتمر الأطراف الذي يوفر فرصة مهمة لإعادة فتح قنوات التواصل مع صانعي السياسات الرئيسيين، وبناء الشراكات الجديدة لتعزيز التمويل المستدام، واستلهام الأفكار من أصحاب الفكر المتقدم".

معالي دانييلا ستوفيل
وزيرة الدولة للشؤون المالية الدولية بالاتحاد السويسري

"يشكل يوم التمويل حدثاً رئيسياً في مؤتمر الأطراف COP28 الذي يمثل لحظة حاسمة، حيث يتحد قادة العالم في العمل للوفاء بوعد تمويل المناخ.. وبينما نواجه تحديات عالمنا، فإننا نجسد التزامنا الجماعي بإطلاق العنان للموارد المالية اللازمة للعمل المناخي التحويلي".

معالي سري موليانى إندراواتي
وزيرة المالية في إندونيسيا

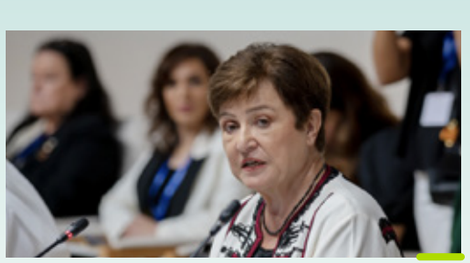

"أتوجه بجزيل الشكر والعرفان لدولة الإمارات على مساهمتها القيّمة بمبلغ 200 مليون دولار لتعزيز المرونة المناخية لدى الدول الأكثر عُرضة لتداعيات تغيّر المناخ والدول منخفضة الدخل.. معاً يمكننا مواجهة التحديات من خلال حشد الجهود وتعزيز التعاون الوثيق بين كافة الجهات المعنية".

كريستالينا غورغييفا
مدير عام صندوق النقد الدولي

نقطة تحول استثنائية في مسيرة العمل المناخي الدولي
إقرار "اتفاق الإمارات" التاريخي للعمل المناخي

تبنّت دول العالم مجتمعة في مؤتمر الأمم المتحدة للمناخ COP28 أول اتفاق دولي بشأن المناخ يدعو إلى "التحوّل" باتجاه التخلي تدريجياً عن الوقود الأحفوري المسؤول عن الاحترار العالمي، وأقر ممثلو 197 دولة إضافة إلى الاتحاد الأوروبي "اتفاق الإمارات" التاريخي للمناخ الذي يضع العالم على مسار العمل المناخي الصحيح للحفاظ على البشرية وكوكب الأرض. وصادق مؤتمر الأطراف COP28 على "اتفاق الإمارات" الذي يعتبر اتفاق دولي تاريخي غير مسبوق للتصدي لتداعيات التغير المناخي ويضع العالم على مسار العمل الصحيح للحفاظ على البشرية وكوكب الأرض.

وحقّق مؤتمر الأطراف COP28 نتائج تفاوضية ملموسة لتفعيل صندوق معالجة الخسائر والأضرار الذي نجح في جمع وتحفيز 792 مليون دولار من التعهّدات المبكرة للصندوق، وتحقيق تطوير استثنائي في آليات التمويل المناخي. واتفق المشاركون أن هناك ضرورة ملحة للحد من ارتفاع درجة الحرارة العالمية إلى 1.5 درجة، الأمر الذي يتطلب تخفيضات جذرية في انبعاثات غازات الدفيئة العالمية في هذا العقد.

وأشاد الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش بحكومة الإمارات العربية المتحدة، على حسن ضيافتها للدورة الثامنة والعشرين من مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ COP28، وعبّر عن ارتياحه لنتائج المؤتمر وتأكيد الحاجة إلى التحول بعيداً عن الوقود الأحفوري بعد سنوات عديدة تم فيها حظر مناقشة هذه القضية.

وأوضح أن العلم يخبرنا بأن الحد من الانحباس الحراري العالمي بحيث لا يتجاوز 1.5 درجة سيكون مستحيلاً دون التخلص التدريجي من جميع أنواع الوقود الأحفوري ضمن إطار زمني يتوافق مع هذا الحد، مشدداً على أن التخلص التدريجي من الوقود الأحفوري أمر لا مفر منه.
ولفت غوتيريش إلى أنه بالرغم من اختلاف الجداول الزمنية والمسارات والأهداف بالنسبة للبلدان ذات مستويات التنمية المختلفة، إلا أنه من الضروري أن تكون الجهود الدولية متسقة مع تحقيق صافي الصفر العالمي بحلول عام 2050 والحفاظ على هدف الدرجة ونصف الدرجة داعياً إلى دعم البلدان النامية في كل خطوة على هذا الطريق.

أكدت رئاسة COP28 عزمها على العمل لضمان تنفيذ الاتفاقيات التي تم التوصل إليها في هذا المؤتمر، ومتابعته حتى COP29 وCOP30، مع وضع آليات لتتبع التقدم المحرز مقابل مستوى التنفيذ المطلوب؛ وبالفعل، وقّعت رئاسة المؤتمر مذكرة تفاهم مع البرازيل، الدولة المستضيفة لـ COP30، لتعميق التعاون ورفع سقف الطموحات المناخية بحلول COP30.

وستدعم رئاسة COP28 تنفيذ اتفاقها مع البرازيل من خلال التعاون البناء مع أذربيجان، الدولة المستضيفة لـCOP29 ، لضمان حضور الأطراف إلى COP30 بعدد من خطط العمل المناخية الطموحة التي تواكب التغيرات في هذا العقد الحاسم، إضافة إلى تشجيع الأطراف على تقديم مساهمات محددة وطنياً تشمل كافة القطاعات الاقتصادية، وتستند إلى الزخم الناتج عن COP28.

شاهد الفيديو

التعهّدات الواردة في النص النهائي لمؤتمر الأطراف COP28

01. الانتقال لمنظومة طاقة خالية من مصادر الوقود التقليدي الذي لا يتم تخفيف انبعاثاته، لتمكين العالم من تحقيق الحياد المناخي بحلول عام 2050.

02. الإقرار بالحاجة الماسّة إلى زيادة كبيرة في تمويل التكيف تتجاوز الضعف، لتلبية احتياجاته الملحّة والمتزايدة.

03. تفعيل صندوق معالجة الخسائر والأضرار وجمع وتحفيز 792 مليون دولار من التعهّدات المبكرة للصندوق.

04. مواصلة بناء الزخم لإصلاح هيكل التمويل المناخي، والإشارة إلى دور وكالات التصنيف الائتماني للمرّة الأولى، والدعوة إلى زيادة كبيرة في المِنح والتمويل الميسّر.

05. رفع سقف التوقعات بشأن الجولة التالية من المساهمات المحدّدة وطنياً على مستوى العالم، من خلال تشجيع الأطراف على تقديم مساهمات محددة وطنياً تشمل كافة القطاعات الاقتصادية.

06. تحديد هدف جديد يتمثل في زيادة القدرة الإنتاجية للطاقة المتجدّدة ثلاث مرات، ومضاعفة معدل كفاءة الطاقة بحلول عام 2030 وتوفير إطار للهدف العالمي بشأن التكيّف.

07. إضفاء الطابع الرسمي لدور رائد المناخ للمؤتمر لدعم احتواء الشباب في أعمال مؤتمرات الأطراف المستقبلية.

مبادئ الإطار العالمي للتمويل المناخي | مستهدفات تحققت في مؤتمر الأطراف COP28

تيسير التمويل وإتاحة الوصول إليه وضمان توافره

1. كشف النقاب عن الفرص الاستثمارية للعمل المناخي

- تقرير صادر عن فريق الخبراء المستقل الرفيع المستوى
- إعلان مشترك صادر عن 13 رئيس دولة يمثلون جميع الدوائر المعنية
- المنتدى الـ 24 لتقييم الوضع وتسريع تنفيذ جدول الأعمال

تفعيل العمل المشترك

2. تنفيذ الالتزامات والتطلعات

- التعهد بتخصيص 100 مليار دولار لتمويل مكافحة تغير المناخ
- تعهدات دولية بقيمة 3.5 مليار دولار لتجديد موارد صندوق المناخ الأخضر
- إنشاء صندوق "الخسائر والأضرار" وتمويله بمبلغ 726 مليون دولار
- الإعلان عن تمويل بقيمة 134 مليون دولار لصندوق التكيّف

3. المشهد المالي للعمل المناخي

- ساهمت دولة الإمارات بمبلغ 200 مليون دولار في صندوق المرونة والاستدامة
- المملكة المتحدة وفرنسا والبنك الدولي وبنك التنمية للبلدان الأمريكية وبنك الاستثمار الأوروبي والبنك الأوروبي لإعادة البناء والتنمية وبنك التنمية الأفريقي؛ تنفيذ "شروط الديون" في السنغال

4. توسيع نطاق التمويل الميسّر

- فريق العمل الجديد المعني بالضرائب العالمية
- فرنسا واليابان تدعمان خطة البنك الأفريقي للتنمية وبنك التنمية للبلدان الأمريكية للاستفادة من حقوق السحب الخاصة

توفير الفرص للجميع

5. خلق فرص عادلة وشاملة للجميع

- تحويل الأنظار نحو أفريقيا
- تخصيص 50% من 4.5 مليار دولار للطاقة النظيفة
- إطلاق مبادرة التصنيع الأخضر في أفريقيا

6. الخطط والبرامج المخصصة للدول

- تدشين المنبر القطري لدولة بنغلاديش
- إطلاق البرنامج القطري لدولة مقدونيا الشمالية
- تعزيز برنامج "توفي" في مصر

7. مبادرات أفضل وأكبر وأكثر جرأة من بنوك التنمية المتعددة الأطراف

- تمويل برامج جديدة طويلة الأجل بقيمة 180 مليار دولار من قبل بنوك التنمية المتعددة الأطراف
- تحقيق التوازن بنسبة 50/50 بين تمويل التخفيف والتكيف
- البنك الإسلامي للتنمية يخصص مليار دولار للتكيف مع تحديات المناخ في البلدان التي تعاني من الاضطرابات
- بنك التنمية للبلدان الأمريكية يمول برنامج أمازون بقيمة 5 مليارات دولار

توسيع النطاق

8. حشد الموارد المحلية

- الإعلان عن التعهد بتمويل بقيمة 272 مليار دولار من قبل البنوك الإماراتية
- إطلاق مركز عالمي لتسريع تمويل المناخ
- بيان ائتلاف وزراء المالية للعمل المناخي

9. فتح آفاق جديدة للتمويل الخاص

- إنشاء صندوق "ألتيرا" للحلول المناخية بقيمة 30 مليار دولار، وتم التعهد بتخصيص 6.6 مليار دولار للصندوق
- أدوات جديدة للتمويل المختلط (شركاء المناخ المتحالفون: الضمان الأخضر من النرويج، ومجموعة الضمان الأخضر من ألمانيا)

10. تدشين أسواق للكربون تتمتع بدرجة عالية من السلامة والنزاهة

- إصدار المبادئ الإرشادية للسلامة
- قادة الدول وأعضاء اتفاقية الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ يصدقون على سوق الكربون الطوعي
- البنك الدولي: 16 مشروعاً لمعالجة انبعاثات كربون الغابات؛ أرصدة كربون بقيمة 24 مليون دولار

اجتماع الطاولة المستديرة الرفيعة المستوى لوزراء المالية بعنوان

"توسيع نطاق تمويل العمل المناخي" الذي عقدته وزارة المالية في إطار مؤتمر الأطراف COP28

تقرير التمويل المناخي

مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (COP28)

صادر عن وزارة المالية بدولة الإمارات العربية المتحدة